

محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر وفقا لمبادئ الحوكمة الجبائية - دراسة تحليلية -
An Attempt to Evaluate Tax Expenditure Policies in Algeria According to the Principles of
Tax Governance - An Analytical Study -

عبد الحليم صالح^{1*}، عبد القادر قطيب²

¹ محبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر) (Salhi.abdelhalim@univ-ghardaia.dz)

² محبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر) (Guetib.abdelkader@univ-ghardaia.dz)

تاريخ الاستلام: 2024/05/15؛ تاريخ القبول: 2024/06/09؛ تاريخ النشر: 2024/07/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر من منظور الحوكمة الجبائية و إلى تحليل مدى التزام السياسات الحالية بمبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة، من خلال دراسة تحليلية تعتمد على بيانات وإحصائيات مستمدة من مصادر حكومية وتقارير دولية. كما تسعى إلى تحديد النقائص والتحديات التي تواجه هذه السياسات، وتقديم توصيات لتحسينها، وقد خلصت الدراسة إلى وجود عدة نقائص فيما يتعلق بسياسة تحديد الأهداف المرجوة من الإنفاق الضريبي، نقص في التطبيق الفعال للمبادئ التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يخص سياسات التحفيز الجبائية.

الكلمات المفتاح: سياسات ضريبية؛ إنفاق ضريبي؛ حوكمة جبائية؛ تنوع اقتصادي.

تصنيف JEL: E62, H21, K34, H3, O23.

Abstract: This study aims to evaluate tax expenditure policies in Algeria from the perspective of tax governance and to analyze the extent to which current policies adhere to the principles of transparency, accountability, and efficiency. This analytical study relies on data and statistics derived from governmental sources and international reports. Additionally, it seeks to identify deficiencies and challenges facing these policies and provide recommendations for improvement. The study has concluded that there are several shortcomings regarding the establishment of desired objectives for tax expenditure policy, as well as a deficiency in the effective implementation of principles set forth by the Organisation for Economic Co-operation and Development regarding tax incentive policies.

Keywords: Tax Policies; Tax Expenditures; Tax Governance; Economic Diversification.

Jel Classification Codes : E62 ; H21; K34; H3; O23.

* المؤلف المرسل.

I - تهييد :

تلعب سياسات الإنفاق الضريبي دوراً حيوياً في تشكيل الاقتصادات الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. على المستوى العالمي، تستخدم الحكومات هذه السياسات كأداة لتحقيق أهداف متعددة، منها تحفيز الاستثمار، دعم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وتخفيف الأعباء الضريبية على الشرائح السكانية الهشة. تتطلب فعالية هذه السياسات تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية التي تضمن الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد المالية.

تُعد سياسات الإنفاق الضريبي جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الاقتصادية للدولة. منذ الاستقلال، تبنت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الضريبية بهدف تحسين كفاءة النظام الضريبي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تواجه هذه السياسات تحديات عديدة تتعلق بكيفية تطبيقها ومواءمتها لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

سنحاول في هذه الدراسة بتقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر من زاوية الحوكمة الجبائية، وسنحلل مدى التزام السياسات الحالية بمبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة. سيعتمد هذا التحليل على دراسة تحليلية للبيانات والإحصائيات المستمدة من مصادر حكومية وتقارير دولية. كما سنسعى إلى تحديد النواقص والتحديات التي تواجه هذه السياسات، وسنقدم توصيات لتحسينها.

1.I - إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كما يلي :

مامدى إلتزام سياسات الإنفاق الجبائي في الجزائر بقواعد الحوكمة الجبائية؟

2.I - هدف الدراسة: هو دراسة وتحليل لسياسة التحفيز الجبائية في الجزائر عن طريق دراسة الإستراتيجية التي وضعت من أجلها وأهم

آلياتها ومدى مطابقتها لقواعد الرقابة والشفافية والإبلاغ بغرض إيجاد الحلول المناسبة التي تقتضيها قواعدها ومبادئها.

3.I - منهجية وأدوات الدراسة: استخدامنا المنهج الوصفي في الجزء النظري والمنهج التحليلي في الجزء التطبيقي ، عرض وتحليل جملة من

المعطيات المأخوذة من الدراسات السابقة والتقارير والمعطيات المستقاة من بعض المواقع والجهات الحكومية كالمديرية العامة للضرائب ومجلس المحاسبة وتحليل لأهم ما جاء فيها واستخلاص جملة النتائج المتعلقة بها.

4.I - الدراسات السابقة:

أ- دراسة (مليكاوي مولود, 2016): " واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"¹:

تطرقت هذه الدراسة دور الحوكمة الجبائية في تحسين كفاءة استخدام سياسات الإنفاق الضريبي وفي تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن حجم الإنفاق الضريبي وطرق مراقبته وتنفيذه. تم ذلك من خلال الاعتماد على أمثلة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في حوكمة وإدارة الإنفاق الضريبي. وقد أظهرت الدراسة أيضاً نقصاً في التطبيق الفعال للمبادئ التي وضعتها منظمة OCDE بخصوص سياسات التحفيز الجبائية.

ب- دراسة (Younes ETTAHHRI, 2017): Theoretical Capital: How to Use it for Good Tax Governance² :

يهدف هذا العمل إلى تقديم نظرة ثاقبة لممارسات الحوكمة المالية الجيدة ، والإشارة إلى براعة المنظرين ، ومحاولة إعادة التفكير في الخوف من كثرهم النظري: نظرية الوكالة ، نظرية الإشارة ، نظرية اللعبة ، نظرية الشراكة ، نظرية اقتصاد تكاليف المعاملات وكان شاغلنا الرئيسي جزءاً كبيراً من هذا النهج النظري لوضع نموذج مفاهيمي يوضح مختلف التوليفات الممكنة لممارسات الحكم الرشيد.

ت- دراسة (بلهادي وقدي, 2018): " محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكمة. الضريبية"³:

يسعى هذا البحث إلى تقييم شفافية سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر من النواحي القانونية، الاقتصادية، والإدارية، بناءً على مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد أسفرت الدراسة عن إلى أن سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر تفتقر في آلياتها وإجراءاتها إلى مبادئ الحوكمة السليمة.

ث- دراسة (شكرين وبلهادي, 2020): "أهمية تقرير النفقات الجبائية واستخداماته مع الإشارة إلى حالة الجزائر"⁴:

تحاول الدراسة توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنفقات الجبائية، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لإعداد تقارير النفقات الجبائية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد في الجزائر تقارير رسمية دورية تعكس النتائج المتحققة من منح هذه الامتيازات، مؤكدة على أهمية إعداد تقارير منتظمة لضمان فعالية سياسة النفقات الجبائية في الجزائر

ج- دراسة (Elham Jaafer Alshawi, 2023) بعنوان: The Effect of Applying the Principles of Tax Governance in Increasing the Efficiency of Tax Administration and Increase Tax Compliance⁵

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير مبادئ حوكمة الضرائب على فعالية إدارة الضرائب وارتفاع الامتثال الضريبي. تستند الدراسة إلى حوكمة الضرائب، التي تهتم بتحسين أداء نظام الضرائب والكشف والشفافية. تطبيق مبادئ حوكمة الضرائب يحسن فعالية إدارة الضرائب ويزيد

من الامتثال الضريبي. استخدمت الدراسة منهجية بحث كمي واستبيانات لجمع البيانات من خبراء الضرائب ومسؤولي الهيئة العامة للضرائب في العراق. أظهرت النتائج أن مبادئ حوكمة الضرائب مثل تطوير الأداء والكشف والشفافية تزيد من ثقة المسؤولين عن إدارة الضرائب وتعزز وسائل جمع الضرائب. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن كفاءة إدارة الضرائب توسط بشكل كبير بين مبادئ حوكمة الضرائب مثل تطوير الأداء والكشف والشفافية وزيادة الامتثال الضريبي. يتم مناقشة آثار تطبيق مبادئ حوكمة الضرائب على زيادة كفاءة إدارة الضرائب والشفافية والكشف والامتثال الضريبي والإيرادات. تتضمن الدراسة أيضاً توصيات للسلطات الضريبية لتحسين كفاءة إدارة الضرائب وزيادة الشفافية والكشف.

II- الإطار النظري لسياسات الإنفاق الضريبي والحوكمة الجبائية:

يلاحظ أغلب الباحثين في المجال الجبائي الاهتمام الكبير الذي يحظى به موضوع التحفيزات الجبائية، نظراً للدور المهم الذي تلعبه كأحد أهم أدوات السياسة الجبائية والنظام الجبائي في المساهمة في التنوع النمو الاقتصادي. وينصب أغلب الاهتمام حول أهدافها ومبررات استخدامها والعوامل المتحكمة فيها وحدود فعاليتها وكيفية إعدادها وفق قواعد حوكمة جبائية جيدة وذات فعالية.

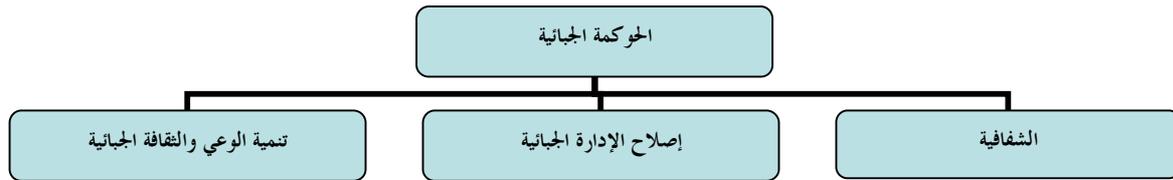
1. II - الحوكمة الجبائية:

1.1. II - مفهوم الحوكمة الجبائية: "مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية، لضمان حسن سير العمل والارتقاء به وزيادة الثقة بين المتعاملين معها، لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتفعيل الرقابة وتقرير المسائلة لجميع العاملين، وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي وللإقتصادى للدولة.

هي مجموعة القيم الفاعلة والمهادفة للإصلاح الكلي الشامل، والمتواصل لمنظومة المجتمع بالاستناد لمنظومة قانونية سليمة واطر محاسبية واضحة وإعلام كفء ونزيه يحقق الثقافة التي تعكس العدالة الاجتماعية وجوهرها العدالة الجبائية والإنصاف الجبائي في ظل الرقابة السيادية لدولة التاغية الشاملة المستدامة ، بما يحقق أفضل الأهداف المجتمعية.⁶

كما يمكن صياغة تعريف الحوكمة الجبائية من طرف الباحث علة أنهما مجموعة القواعد والإجراءات التي تطبقها الإدارة الضريبية لضمان سير العمل بكفاءة ورفع مستوى الثقة بين المتعاملين معها، بهدف تحقيق العدالة وتعزيز الشفافية وتفعيل الرقابة والمساءلة لجميع العاملين، وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادى للدولة. تعتبر هذه المجموعة من القيم الفاعلة والمهادفة للإصلاح الشامل لمنظومة المجتمع، وذلك من خلال الاعتماد على منظومة قانونية سليمة وإطار محاسبي واضح وإعلام فعال ونزيه، يسعى لتعزيز الثقافة التي تعبر عن العدالة الاجتماعية، والتي تتمثل جوهرها في العدالة الجبائية والإنصاف الجبائي، وذلك في إطار رقابة سيادية لدولة التنمية الشاملة المستدامة، بهدف تحقيق أفضل الأهداف المجتمعية.

الشكل رقم (1) : يوضح مبادئ الحوكمة حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2008



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2008⁽⁷⁾

2.1. II - مبادئ الحوكمة الجبائية: سنستعرض أهم مبادئ الحوكمة الجبائية التي تعزز دراستنا، وتشمل ما يلي:

أ- الشفافية: يُعرف الشفافية الجبائية بأنها السياسة التي تهدف إلى عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية بوضوح أمام المكلفين، بهدف زيادة فهمهم لمقدار الضرائب المفروضة على دخلهم. تُجعل الشفافية والإفصاح العام الأمور واضحة دون أي تعقيد أو غموض، وتساهم في عرض الحقائق بشكل دقيق. وبناءً على ذلك، يُنصح بـ"إنشاء مواقع على الإنترنت لنشر الوثائق المتحصل عليها من مصلحة الضرائب والملاحظات المشتركة واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، ونشر البيانات الإحصائية والمالية كتقارير تنفيذ الميزانية."

ب- إصلاح الإدارة الجبائية: هناك تقدير متزايد لأهمية إصلاح الإدارات الجبائية، حيث يركز هذا التقدير بشكل أساسي على الجهود الإصلاحية التي تم تنفيذها بدرجة أقل نسبياً على توسيع تحصيل الإيرادات. بدلاً من ذلك، يركز هذا التوجه على كيفية جمع الضرائب وكيف يمكن أن تساهم في تحقيق وتوسيع الأهداف، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة الجبائية في البلاد. يتضمن هذا التوجه خمسة جوانب رئيسية لإصلاح الإدارة الجبائية:

- التحسين العام لقدرة الإدارة الجبائية؛

- تغيير تنظيم الإدارة الجبائية بناءً على نوع الضريبة وتنظيم الوظائف الأساسية، وإنشاء وحدات مكلفة بأهم المكلفين وتنظيمها وظيفياً؛
 - تحديث وتوسيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) لتحسين إدارة وتحليل البيانات وتخفيض التكاليف والحد من الفساد؛
 - تحسين الخدمات للدافعين لدفع الضرائب من خلال تعزيز عامل الثقافة والوعي وتقليل تكاليف الامتثال؛
 - تحقيق استقلالية تسيير الإدارة الجبائية عن تنظيمات الوظيفة العمومية، من خلال الحد من التدخل السياسي وتحقيق المرونة في التوظيف والفصل من الوظيفة، وتحسين الأجور وظروف العمل بشكل يؤدي إلى إنشاء سلطات جبائية تتمتع بحكم شبه ذاتي.
- ت- الثقافة الجبائية:** وتشير إلى تفعيل العقوبات في حال كشف الاحتيال الجبائي. ينبغي للإدارة الجبائية أن تنظر إلى دافعي الضرائب كعملاء وليس كمشركين. كما يجب تنفيذ حملات توعية فعّالة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يضمن تفهم دافعي الضرائب لمتطلبات الانضباط الجبائي وقبولها.

ث- تنمية الوعي الجبائي: "وعي الجبائية" يشير إلى وعي المواطن بواجباته نحو بلده، والتضحيات المالية التي يجب عليه تقديمها لدعم الدولة في مواجهة التحديات التي تواجهها. يلعب وعي المكلف دوراً حيوياً وأساسياً في بناء الثقة بينه وبين الإدارة الضريبية. بالمقابل، كلما انخفض مستوى وعي المكلف الضريبي، زادت التحديات في العلاقة بينه وبين الإدارة الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب وعي المكلف دوراً مهماً في زيادة العائدات الضريبية المحصلة، حيث يقل كثافة التهرب الضريبي كلما زاد وعي المكلف، مما يساهم في ضمان عدم فقدان الأموال العامة للدولة.

II.1.3- أهداف الحوكمة الجبائية : تحاول الحوكمة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الضريبية وهي كالتالي:⁸

1. عصنة الإدارة الضريبية من خلال تهيئة الهياكل واستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
2. رفع مستوى الوعي الضريبي وثقافة الإلتزام والإمتثال الطوعي؛
3. مكافحة التهرب وتخفيض المنازعات الضريبية؛
4. تحقيق العدالة والكفاءة في الإدارة الضريبية؛
5. النزاهة والشفافية في الإفصاح والتقييم عن طريق نشر المعلومات والمساءلة.

II.2- سياسة الإنفاق الضريبي :

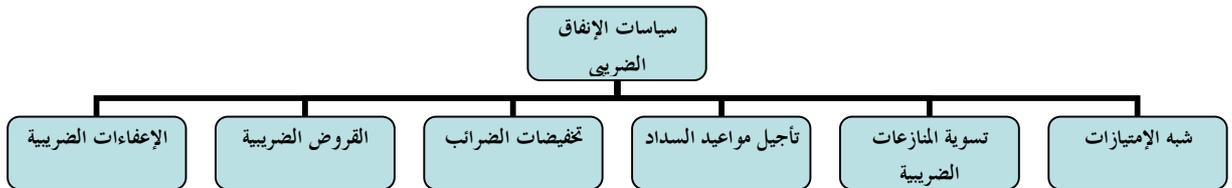
II.2.1- مفهوم الإنفاق الضريبي: تعبر السياسات الجبائية عموماً على مجموعة من التدابير ذات الطابع المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي

قصد النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى.⁹ في السياسة الجبائية للدولة هي مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات.¹⁰

ويمكن تعريف السياسات على أنها عبارة عن تسهيلات ضريبية وهي أيضاً عبادة عن جملة من الإجراءات التي تؤثر على المعايير الجبائية القياسية، مثل تخفيضات الضرائب، والقروض الضريبية، وتخفيضات معدلات الضرائب، وتأجيل مواعيد السداد، والإعفاءات الضريبية، والامتيازات الشبه-جبائية المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية لأصحاب العمل، وضمانات وتسهيلات تسوية المنازعات الضريبية، وغيرها.

حسب تعريف البروفيسور الأمريكي ستانلي ساري، هي البرامج الحكومية التي تقدم المساعدة من خلال الأحكام الضريبية بدلاً من الإنفاق المباشر من قبل الحكومة. ووفقاً للخبير الاقتصادي الفرنسي، فهي تشمل التقليل في الإيرادات الحكومية نتيجة للحوافز الضريبية التي تعزز بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي يمكنها تعزيز الإنفاق المباشر. بينما تصف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) النفقات الجبائية على أنها الإعفاءات الضريبية والامتيازات الضريبية والأحكام الضريبية التي تقلل أو توجّل دفع الضرائب من قبل المكلفين.¹¹

الشكل رقم (02): سياسات الإنفاق الضريبي



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التعاريف السابقة.

II.2.2 - أساليب تحديد تكلفة النفقات الجبائية: يمكن تقديم طرق تقدير تكلفة النفقات الجبائية كما يلي:¹²

- **طريقة الإيرادات الجبائية الخاسرة**: تُعتبر هذه الطريقة من الطرق البسيطة حيث تعتمد على تقدير قيمة الإيرادات الجبائية التي لم تُجمع بسبب تنفيذ الإجراءات الاستثنائية. ومع ذلك، قد يكون من الصعب في بعض الأحيان تحديد القيمة الكلية للخسائر في الإيرادات الجبائية لأنواع مختلفة من الضرائب. كما تعتمد هذه الطريقة على فرضية ثبات سلوك المكلفين بالضريبة، وهي فرضية قد لا تتوافق دائماً مع الواقع؛

- **طريقة الإيرادات الراجعة الجبائية**: تعتمد هذه الطريقة على تقدير الزيادة المحتملة في الإيرادات الجبائية إذا تم إلغاء الإنفاق الجبائي. على الرغم من أنها تعد من الطرق المفضلة مقارنة بغيرها، إلا أن تطبيقها يكتنفه بعض التعقيدات في الواقع. استخدام هذه الطريقة يستلزم أيضاً الأخذ بعين الاعتبار الآثار الثانوية المترتبة عليها، مثل التغيرات في سلوك المكلفين بالضريبة ومستويات النشاط الاقتصادي؛

- **طريقة النفقات المتكافئة**: تُحسب التكلفة كما لو أن الامتياز الجبائي قدم على شكل مساعدة نقدية مباشرة، مع الافتراض بأن سلوكيات المكلفين بالضرائب لن تتغير. في الواقع، يتم تقييم التحويلات المالية بعد دفع الضريبة من قبل المستفيد، بينما تُقدم النفقات الجبائية قبل حساب الضريبة الصافية. قد تكون النفقات الجبائية أقل تكلفة مقارنة بالإنفاق العادي عند تقديم المبلغ نفسه للمستفيد. بشكل عام، الطريقة التي تُستخدم بشكل واسع، خاصة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هي تقدير الخسائر في الإيرادات الجبائية.

II. 3.2 - آليات حوكمة الإنفاق الجبائي: لتحقيق الرقابة والمساءلة والشفافية، فإن هناك آليات حوكمة فعالة للتحفيز الجبائية

حتى تؤدي العمل الذي وضعت من أجله ويمكنها من تحقيق أهدافها ومن أهمها وهي: ¹³

- التحديد الدقيق للتكلفة المقدرة للإنفاق الجبائي والمبررات والمعلومات التي يستند إليها؛
- توضيح مصادر الإنفاق الجبائي، سواء كانت من أحكام القانون الجبائي العام، الاتفاقيات، أو قوانين الاستثمار؛
- توضيح نوع الإنفاق الجبائي المقدم (سواء كان إعفاء، قرض جبائي، تخفيض، أو غير ذلك)؛
- التفسير السياسي والاقتصادي للمصروف الجبائي (توضيح الهدف منه)؛
- الإحصاء السنوي لتكلفة الإنفاق الجبائي ومقارنة تحقيقه للأهداف مع الإنفاق المباشر؛
- الرقابة على المكلفين المستفيدين من الامتيازات؛
- إعادة تقييم التحفيز حسب تحقيقها للأهداف المسطرة؛
- تقييم سياسة التحفيز الجبائية والإنفاق الجبائي وفق قواعد الحوكمة الجبائية.

III- تقييم سياسة الانفاق الضريبي في الجزائر وفق قواعد الحوكمة الجبائية:

في هذا الفصل التطبيقي سنتطرق إلى تحليل السياسة الجبائية المتعلقة بالتحفيز الجبائية وإلى تكلفة النفقات الجبائية التي أحدثتها تلك التحفيزات. ثم إلى مدى استجابتها ومطابقتها إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وإبراز النقاط والتطرق إلى أهم التحديات على المستوى التشريعي والإداري والرقابي للوصول إلى الحوكمة المثلى لهذه التحفيزات .

III.1- تكلفة التحفيز الجبائية في الجزائر للفترة 2010-2021: قبل التطرق إلى تكلفة التحفيز الجبائية. في الجدول أدناه تم

عرض أهم التدابير القانونية المتعلقة بالتحفيز الجبائية ضمن القانون الضريبي العام وضمن قانون الاستثمار:

الجدول رقم (01) : أهم السياسات الجبائية في الجزائر وفق القوانين الضريبية لسنة 2023 وقانون الاستثمار 18/22

شكل الامتياز	أهم الامتيازات	نوع الضريبة محل الامتياز	القطاع المستهدف	هدف السياسة الجبائية من الامتياز
إعفاء دائم	- دخل أو ربح سنوي يقل عن الحد الأدنى للإخضاع	ضرائب على الأرباح و المداخيل	مختلف القطاعات	مساعدة الأفراد ذوي الدخل الهشة
	- نشاط التصدير		التصدير	تشجيع التصدير
	- المداخيل أو الأرباح المساهمة في رأس مال شركات أخرى		الاستثمار المالي	تشجيع إعادة الاستثمار
	- بعض الأنشطة الفلاحة		الفلاحة	تشجيع قطاع الفلاحة
	- تسويق منتج الصيرفة الإسلامية في صيغة المراجعة	رسوم على رقم الأعمال	البنوك	تشجيع الصيرفة الإسلامية.
	- عمليات البيع التي ينجزها المنتجون		الإنتاج	تشجيع قطاع الإنتاج
	- عمليات بيع مواد و سلع موجهة للتصدير		التصدير	تشجيع التصدير
	- عمليات محققة بالعملة الصعبة لنشاط السياحة		السياحة	تطوير قطاع السياحة
إعفاء مؤقت	- عمليات البيع والصنع للتصدير	- ضرائب على الأرباح و المداخيل	الإنتاج والتصدير	تشجيع التصدير
	- عند اقتناء تجهيزات تتعلق بالاستثمار أثناء فترة إنجاز المشروع لأنشطة الشباب أصحاب الاستثمارات ANSEJ أو في إطار قانون ترقية الاستثمار ANDI		مختلف القطاعات	تشجيع المقاولاتية
	- فنادق ووكالات سياحة لمدة 3 سنوات		السياحة	تطوير قطاع السياحة
	- أرباح شركات رأس مال المخاطرة لمدة 5 سنوات		القطاع المالي	تعزيز البنية التحتية المالية لدعم الشركات الناشئة

تعزيز وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي	القطاع المالي		- أرباح الودائع المدعمة في حسابات الاستثمار ضمن نظام الصيرفة الإسلامية لمدة خمس سنوات	
تعزيز النشاط المالي من خلال تعزيز التداول في البورصة.	القطاع المالي		- مداخيل وفوائض القيمة للأسهم والسندات المسعرة في البورصة لمدة 5 سنوات	
تشجيع المقاولاتية	مختلف القطاعات المقاولاتية	- ضرائب على الأرباح و المداخيل - رسوم على رقم الأعمال	- أنشطة الشباب أصحاب الاستثمارات ANSEJ أو في إطار قانون ترقية الاستثمار ANDI لمدة 3 سنوات (10 سنوات في مناطق الجنوب) في مرحلة الاستغلال أو النشاط	
تشجيع المؤسسات الناشئة	المقاولاتية والمؤسسات الناشئة	- ضرائب على الأرباح و المداخيل - رسوم على رقم الأعمال	- مؤسسات ناشئة لمدة 4 سنوات - مؤسسات حاضنة لمدة 2 سنتين	
العدالة الضريبية بتجبية الأسرة الواحدة وليس الفرد	المهن الحرة	- ضرائب على الأرباح و المداخيل	- 10% زوجان يخاران نظام فرض ضريبة مشترك	
تطوير قطاع الأشغال العمومية	الأشغال	- رسوم على رقم الأعمال	- 25% قطاع الأشغال	تخفيضات
تشجيع الاستهلاك	التجارة	- ضرائب على الأرباح و المداخيل	- 30% بيع بالجملة	
التشجيع على إعادة الاستثمار	الإنتاج	- رسوم على رقم الأعمال	- 30% مداخيل المعاد استثمارها	
ترقية المناطق وإعادة التوازن الجهوي	مختلف القطاعات	- ضرائب على الأرباح و المداخيل	- 15% على أنشطة ممارسة في المضاب / 20% على أنشطة ممارسة في الجنوب / 50% مؤقتة أنشطة ممارسة النشاط في الجنوب الكبير لمدة 5 سنوات	تخفيضات مؤقتة
التشجيع على إعادة الاستثمار ترقية قطاع الإنتاج ترقية المقاولاتية	مختلف القطاعات	- ضرائب على الأرباح و المداخيل	- 10% على الأرباح المعاد استثمارها - 5% من رقم الأعمال للضريبة الجزافية لنشاط الإنتاج أو المقاول الذاتي	معدل مخفض
حماية الأفراد ذوي الدخل الضعيفة	مختلف القطاعات	- ضرائب على الاستهلاك	- 9% معدل مخفض على ضريبة القيمة المضافة للمنتجات ذات الفائدة الوطنية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً	
ترقية قطاع الإنتاج	مختلف القطاعات	- ضرائب على الأرباح و المداخيل	- الاهلاك المتنازل - ترحيل الحسائر..... الخ	تأجيل ضريبي
	مختلف القطاعات	ضرائب على الاستهلاك	- الحق في الخصم بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة	قرض ضريبي
تشجيع الادخار	الادخار	- ضرائب على الأرباح و المداخيل	- الانقطاع من المصدر لعادات الودائع عند التصريح بالدخل الإجمالي السنوي	
تشجيع الاستثمار الأجنبي	تجهيزات القطاع العام		- التسيقات على ضريبة الأرباح المدفوعة من مؤسسة أجنبية مكلفة بإنجاز مشروع عند التصريح بالأرباح السنوي	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوانين الجبائية لسنة 2023 موقع المديرية العامة للضرائب-24-03-2014-03-24 <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/> (14-21-50/codes-fiscaux).⁽¹⁴⁾

ومن الملاحظ الاهتمام بخوض تجربة التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال التحفيزات المقدمة لتشجيع مختلف الأنشطة الأخرى خاصة قطاعي السياحة والفلاحة. مع الاهتمام أيضاً باقتصاد المعرفة والابتكار وتشجيع المقاولاتية . ونظراً للتكلفة المعتمدة للتحفيزات الجبائية والتي من شأنها أن تؤثر على الحصيلة الجبائية على المدى القصير، فإنه من الضروري تصميم سياسة للتحفيزات الجبائية وفق آليات المساءلة والرقابة والشفافية، حتى تكون ذات فعالية على المدى المتوسط والطويل¹⁵ ويمكن عرض تكلفة النفقات الجبائية (2010-2021) في الشكل أسفله:

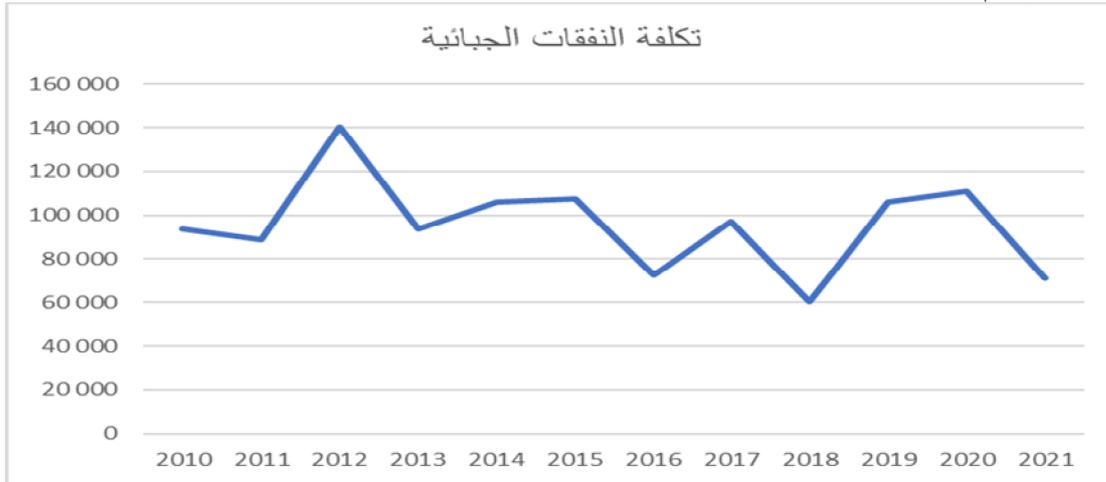
الجدول رقم (02) : تطور تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر من 2010 إلى 2021 (الوحدة: مليون دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تكلفة النفقات الجبائية	93 671	88 665	140 078	93 849	105 972	107 551	72 670	97 349	60 213	106 006	111 005	70 943

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية - الجزائر للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 01.

من خلال الجدول أعلاه فإن الإنفاق الجبائي في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2021 يظهر تذبذباً ملحوظاً في الأرقام، مما يعكس الطبيعة المتغيرة للسياسات الجبائية والتحديات الاقتصادية التي واجهتها البلاد بداية من 93,671 مليون دينار في 2010 وصولاً إلى ذروته في 2012 بمبلغ 140,078 مليون دينار، يمكن ملاحظة تأثير القرارات السياسية والاقتصادية في هذه السنوات. تلت ذلك فترة من الانخفاض المستمر حتى 2018، حيث سجل الإنفاق أدنى مستوياته بمبلغ 60,213 مليون دينار، قبل أن يعود لارتفاع مجدداً في السنوات التالية. وبالتالي هذه الأرقام لا تعكس فقط استجابة الحكومة للتقلبات الاقتصادية العالمية والمحلية، بل أيضاً تغييرات في أولويات الإنفاق الحكومي. يمكن للتحليلات المعمقة أن تقدم فهماً أفضل لكيفية تأثير السياسات الجبائية على الاقتصاد المحلي والاستقرار المالي في الجزائر، وكيف يمكن للمخططين استخدام هذه البيانات لتحسين فعالية الإنفاق الجبائي في المستقبل.

الشكل رقم (03) : تطور تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر في الفترة 2010-2021 (الوحدة = مليون دينار جزائري)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية- الجزائر للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 01.

تفسر المعطيات المتعلقة بحجم النفقات الجبائية المستقاة من وزارة المالية بالجزائر أنها تتعلق فقط بحجم النفقات الضريبية التي أعطيت في إطار أجهزة دعم الشباب وقانون الاستثمار ضمن وكالات ترقية الاستثمار (ANADE /ANDI) لتبقى التحفيز الأخرى المشروعة في إطار القانون الضريبي العام أو في الاتفاقيات الجبائية غير معروفة القيمة نظرا لغياب المعطيات وعدم التقييم الشامل لكل التحفيز الجبائية من طرف المديرية العامة للضرائب .

2.III- تقييم الشفافية للإنفاق الجبائي في الجزائر: تعتبر الشفافية من أهم ركائز حوكمة الإنفاق الضريبي فهي تعمل على توفير

المعلومات لدى كل الأطراف ذات الصلة، كما أنها ضرورية لعملية التقييم اللاحق¹⁶:

أ- الشفافية في المجال القانوني: تحقيق التجانس في الأحكام المتعلقة بالتحفيز الضريبية يتم عبر ضمان توافق وحدة التشريع، مع التأكيد على الامتثال للمبادئ والتوجيهات المحددة لمنح تلك التحفيز. ومن الجدير بالذكر أن النظام الضريبي في الجزائر يظهر نقصاً في التكامل والتجانس فيما يتعلق بالامتيازات الضريبية، حيث يتم منح هذه الامتيازات من خلال قوانين ضريبية متعددة، إلى جانب قوانين الاستثمار والاتفاقيات الجبائية مع الدول والتكتلات الاقتصادية. كما يُلاحظ أنه لا يتم تقديم تقارير سنوية حول النفقات الضريبية للبرلمان في إطار قوانين المالية، وهو ما يتعارض مع المبادئ والتوجيهات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

ب- الشفافية في المجال الاقتصادي: تتمثل الشفافية الاقتصادية في توضيح أسباب اعتماد الحوافز الضريبية ووضع استراتيجية محكمة مسبقاً لتنفيذها، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري لتحقيقها للأهداف المحددة. وعند تقديم مشروع قانون المالية للبرلمان سنوياً، يتم ذكر مبررات استخدام التحفيز الضريبية، مع تحديد الأهداف المرجوة. ومع ذلك، يعيب هذا التقرير عدم تحديد إطار زمني لتحقيق هذه الأهداف، وعدم تقدير التكلفة المتوقعة لتلك التحفيز، بالإضافة إلى عدم تقديم معايير وأطر لتقييم فعالية هذه التحفيز.

يتم انتقاد نظام نشر البيانات والإحصاءات لتعددده في المصادر والهيئات المبلغة، مما يعيق إجراء إحصاء شامل للنفقات الضريبية ويقلل من مصداقية وموثوقية المعلومات المقدمة. وبالتالي، فإن سياسة الإنفاق الضريبي في الجزائر لا تتفق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي توصي بتحديد الأهداف بشكل كمي وتقديرها، وتقديم معلومات شاملة بانتظام بالإضافة إلى إجراء تقييم سنوي لفعالية النفقات الضريبية.

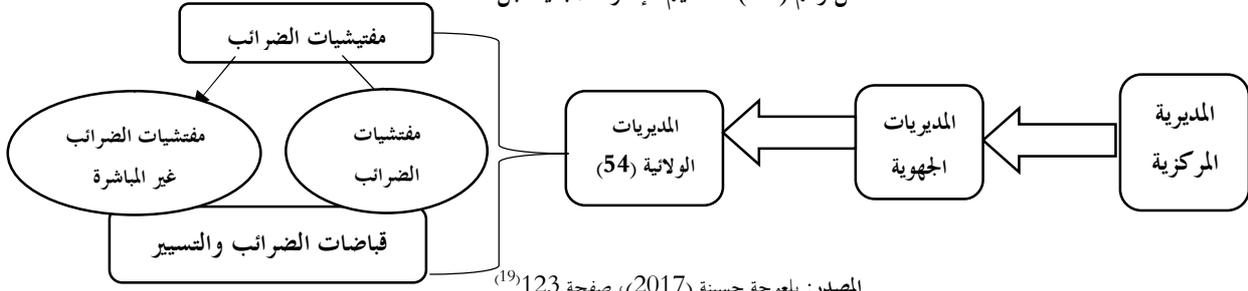
ت- الشفافية إدارياً: تحقيق الشفافية يتم من خلال توحيد الجهة المسؤولة عن إدارة التحفيز الضريبية، وتوضيح الإجراءات المطلوبة للاستفادة منها، بالإضافة إلى نشر قائمة هذه التحفيز والمستفيدين منها. ومن الملاحظ تعدد الهيئات المسؤولة عن إدارة هذه التحفيز، حيث بالإضافة إلى المديرية العامة للضرائب، هناك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات، مما يزيد من تعقيد عملية المتابعة. ويمكن القول أن سياسة الإنفاق الضريبي في الجزائر، غير مطابقة للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المشار إليها سابقاً.

3.III- تقييم إصلاح الإدارة الجبائية: يعرف الإصلاح الجبائي على أنه التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التغيرات

والتطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية¹⁷ في مرحلة معينة من مراحل النمو ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكل الهيكل الضريبي للدولة وأن يكون جزئياً لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها.¹⁸ ويمثل إصلاح الإدارة الجبائية أحد الرهانات والمبادئ التي تركز عليها الحوكمة الرشيدة نحاول من خلال هذا العنوان سرد وتقييم أهم الإصلاحات في الإدارة الجبائية منذ 1962 إلى غاية 2022.

1- هيكلية لإدارة الجبائية قبل سنة 1991: تم تأسيس الإدارة الضريبية في الجزائر وفق مبدأ مركزية التوجيه وعدم مركزية التنفيذ، حيث تعمل الإدارة المركزية على التخطيط والرقابة وإدارة شؤون الموظفين، بينما تقوم الإدارة التنفيذية بالأعمال المطلوبة لإنشاء الوعاء الضريبي وحساب الضرائب، إلى جانب عمليات الرقابة والتحصيل.

الشكل رقم (04) : تنظيم الإدارة الجبائية قبل سنة 1991



المصدر: بلعوجة حسينة (2017)، صفحة 123⁽¹⁹⁾

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أنه خلال الفترة ما قبل سنة 1991 قسمت الإدارة الجبائية إلى ثلاث مستويات منفصلة إدارياً المستوى الأول ويمثل في المديرية المركزية مهمتها التخطيط والتقييم والرقابة أما المستوى الثاني يتمثل في المديريات الجهوية والهدفه من هو التنسيق بين المستوى الأول والثالث أما المستوى الثالث المتمثلة في المديريات الولائية ويعمل على تنفيذ السياسات المطبقة من قبل المديرية المركزية ومباشرة الأعمال التنفيذية.

بالإضافة إلى ما ذكر، تم توزيع المهام المتعلقة بإنشاء الوعاء الضريبي على مفتشيات الضرائب، التي قُسمت إلى فئتين بناءً على طبيعة الضرائب التي تديرها. تم إنشاء مفتشيات متخصصة في الضرائب المباشرة وأخرى للضرائب غير المباشرة. أما مهمة التحصيل الضريبي وإدارة الحسابات المالية للبلديات فقد أوكلت إلى قابضي الضرائب. إلا أن هذا النمط من التنظيم، الذي يقوم على التفريق بين الخدمات الخارجية المسؤولة عن الوعاء الضريبي حسب نوع الضريبة، كشف عن عدة عيوب، أهمها ضعف الحصيلة الضريبية، مما دفع السلطات المالية إلى التخلي عن هذا النظام عند تنفيذ الإصلاح الضريبي في عام 1990.

2- الإصلاح الجبائي من سنة 1991 إلى سنة 2000: استعداداً لموجة إصلاح ضريبي جديدة في عام 1992 وسعيًا لتعزيز كفاءة أداء الإدارة الضريبية، أنشأت السلطات الجزائرية المديرية العامة للضرائب (DGI) في يونيو 1990 لتجاوز العيوب المرتبطة بالنظام التنظيمي السابق للإدارة الضريبية، الذي كان يعاني من تداخل الصلاحيات وغياب الدقة والوضوح في تحديد المهام. بموجب المرسوم التنفيذي رقم 40-91 المؤرخ في 22 فبراير 1991، الذي يتضمن تنظيم الخدمات الخارجية للإدارة الضريبية، تخلت السلطات عن النظام القديم القائم على أساس نوع الضرائب واستبدلته بنظام جديد يعتمد على تقسيم الخدمات الخارجية للإدارة الضريبية بناءً على الوظائف، كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5) : مسار إصلاح الإدارة الجبائية من سنة 1991 إلى غاية 2000



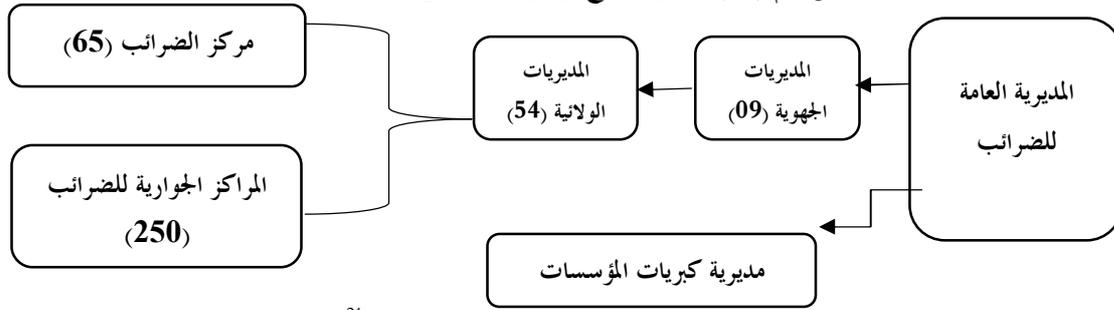
المصدر: بلعوجة حسينة (2017)، صفحة 125⁽²⁰⁾

من الشكل المذكور أعلاه، يتضح أن مفتشيات الضرائب المباشرة وغير المباشرة تم دمجها في مفتشيات ضرائب متعددة، بهدف مواكبة التحولات الجارية في إدارة الملفات الضريبية نتيجة الانتقال من نظام الضرائب النوعية على الدخل إلى نظام الضرائب المتعددة، وقد أسندت مهمة التحصيل الضريبي إلى قباضات الضرائب، وتم تأسيس مصالح متخصصة في الرقابة الضريبية، وتنظيمها على شكل فرق تحقيق.

رغم الفوائد التي أتى بها التنظيم الجديد للخدمات الخارجية للإدارة الضريبية وفقاً للوظائف، إلا أنه لم يتمكن من معالجة بعض الجوانب السلبية الهامة المتبقية من التنظيم القديم. من أبرز هذه السلبيات ارتفاع عدد المستويات الإدارية نتيجة للتنظيم العمودي المعتمد، وزيادة تكاليف إدارة الخدمات الخارجية بسبب العدد الكبير الذي بلغ حوالي 2200 وحدة إدارية فعالة في مجال التسيير، وتكليف قباضات الضرائب بمهام مزدوجة (التحصيل الضريبي والتسيير المالي للبلديات). بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تحسين وضع الهياكل الخارجية التي كانت في حالة سيئة، واعتماد طرق تسيير تقليدية وتشثيت الموارد البشرية عبر المصالح الخارجية المتعددة. كما استمر الاعتماد على نظام معلوماتي أثبت فشله، يرتكز على تقارير وتصريحات المكلفين وعلى معلومات تستخدم في إطار حق الاتصال بالإدارات العمومية، وذلك في ظل غياب شبه تام لتقنيات المعلومات الآلية التي يتم استخدامها تقليدياً في البرمجيات التقليدية أو في كتابة الرسائل وإعداد الإحصاءات.

3- الإصلاح إبتداء من سنة 2001 إلى سنة 2023: إبتداءً من عام 1992، تبنت الجزائر مشروعاً خاصاً بتحديث الإدارة الضريبية لمعالجة النقائص والعيوب في التنظيم السابق. يهدف تحديث الإدارة الضريبية إلى تكيف أساليب عمل الإدارة الضريبية مع التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، والقانونية الجديدة بهدف توسيع الإيرادات الضريبية من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين، تعزيز الضمانات لهم والحفاظ على حقوقهم استند برنامج التحديث بشكل أساسي على إعادة هيكلة وتنظيم الخدمات الخارجية للإدارة الضريبية والتحول من إدارة ضريبية بنظام أفقي في توزيع المهام (التسجيل، التحصيل، المنازعات، الرقابة، إلخ) إلى إدارة ضريبية بنظام عمودي يعتمد على فئات المكلفين. وفي هذا الإطار، تم استحداث كل من مديرية كبريات المؤسسات، المراكز الضريبية، والمراكز الجوارية للضرائب، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): مسار إصلاح الإدارة الجبائية من سنة 2000 إلى غاية 2023



المصدر: فريد حداد، (2012)، صفحة 226 (21)

من خلال الشكل المشار إليه أعلاه، يظهر أن النظام الجديد للمصالح الخارجية للإدارة الضريبية، الذي يركز على توحيد جميع المهام الضريبية ضمن هيكل تنظيمي واحد حسب حجم وأهمية المكلفين، قد أسفر عن تقليص كبير في عدد هذه المصالح، حيث انخفض عدد الوحدات إلى 222 وحدة بعد أن كان يبلغ حوالي 2200 وحدة في النظام السابق. يشمل هذا التنظيم المديرية العامة للضرائب، مديرية واحدة لكبريات المؤسسات، تسع مديريات جهوية، 45 مديرية ولائية، 94 مركزاً ضريبياً، و142 مركزاً ضريبياً حوارياً. بالتوازي مع إعادة تنظيم هيكلها الخارجية، ركز مشروع العصرية أيضاً على تبسيط وتخفيف الإجراءات الضريبية من خلال تقديم عدة تدابير تشجيعية تهدف إلى تقليل الضغط على المكلفين بالضرائب، معتبرين إياهم محور الاهتمام في برنامج العصرية (المديرية العامة للضرائب، 1992). بالإضافة إلى ذلك، تضمن مشروع العصرية كذلك التركيز على رقمنة العمليات الضريبية بهدف تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين وتعزيز الوصول إلى المعلومات الضريبية وتسهيل الاتصال والتواصل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

لقد مرت الإدارة الضريبية الجزائرية بثلاث محطات رئيسية في مسارها الإصلاحي منذ الاستقلال، إلا أن الإصلاحات التي بدأت من عام 1992 والمرتبطة بعصرنة النظام كانت الأكثر أهمية؛ حيث أحدثت تغييرات جذرية في هيكلها التنظيمي من خلال إنشاء مصالح جديدة لمواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية. في سياق سعيها لتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، قامت السلطات الضريبية بتطوير هيكل ضريبية جديدة تعتمد على توحيد جميع المهام الضريبية ضمن هيكل تنظيمي واحد يُراعي حجم وأهمية المكلفين، كما عملت على تبسيط الإجراءات الضريبية لتقليل العبء على المكلفين، إضافة إلى تحديث الإدارة الضريبية من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

بالرغم من الإصلاحات التي تمت في السنوات الماضية للجانب الإداري والهيكل للمديرية العامة للضرائب إلا أنها غير كافية ولا تغطي دائرة الإنفاق الجبائي وتسييرها سواء في الإجراءات المطبقة قبل التنفيذ لتحقيق البرامج التي وضعت من أجلها التحفيزات الجبائية أو من ناحية الإجراءات المطبقة بعد التطبيق كمسائلة المستفيدين من مختلف التحفيزات الجبائية.

4.III- تقييم الرقابة:

أ- **الإلتزام بالمساءلة الجبائية للمكلفين:** منح المشرع الجزائري الحقوق اللازمة للإدارة الضريبية لتنفيذ الرقابة الجبائية، من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات التي تتيح لها التحقيق في الحقائق وجمع المعلومات الدقيقة بشأن الأنشطة التي ينفذها المكلفون بالضريبة، وكشف الثغرات في التصريحات الضريبية والحاسبية المقدمة. لتحقيق ذلك، منح المشرع للإدارة سلسلة من الحقوق التي تضمن سير إجراءاتها بفعالية وتمكنها من مساءلة المكلفين، ومنها: الحق في الاطلاع، الحق في المعاينة، الحق في التحقيق الحاسبي، الحق في التحقيق العميق في الوضعية الجبائية الشاملة، والحق في الرقابة على المستندات كل هذه الحقوق تعتبر أدوات قانونية تسهم في مساءلة المكلفين بالضريبة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد الادعاء بسرية المهنة غير صالح أمام مفتشي الإدارة الضريبية.

ب- **محاولة إرساء الشفافية في الرقابة الجبائية:** تعمل الإدارة المركزية على تشجيع مصالح الرقابة الجبائية على الإلتزام بالشفافية التامة عند تقديم التقارير حول نتائج الرقابة الجبائية، وتحصر على منع أي مساومات مع المكلفين لأغراض شخصية قد تؤدي إلى تقليل المبالغ المستردة

للدولة. لهذا الغرض، تم وضع إجراءات صارمة؛ حيث تضمن الإدارة إطلاع المكلفين على جميع الجوانب التي تستند إليها عملية إعادة تقييم الوضعية الجبائية بحضورهم ومستشاريهم، وتلتزم بتقديم كافة المعلومات بدقة وموضوعية.

ت- مبدأ الشرعية في الرقابة الجبائية: يستند الإطار القانوني والتشريعي للرقابة الجبائية في الجزائر إلى مواد الدستور، وبخاصة المادة 78 من دستور عام 2016 التي تنص على أن "جميع المواطنين متساوون في أداء الضرائب، ويجب على كل فرد أن يساهم في تمويل النفقات العامة وفقاً لقدرة الضريبة، ولا يمكن فرض أي ضريبة إلا بناءً على قانون". بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إجراء الرقابة الضريبية بدون وجود قانون الإجراءات الضريبية، الذي يمنح بموجبه السلطة لهيئات الرقابة الضريبية وفقاً للمواد من 18 إلى 38.

ث- توشيد الرقابة الجبائية: ضع مصلحة الرقابة الجبائية برامج سنوية للرقابة تحدّد فيها المكلفين بالضرائب الذين سيخضعون للرقابة، وذلك بناءً على معايير وأهداف محددة. المعايير لاختيار المكلفين تشمل:

◀ **الأهمية الضريبية للأعمال:** تعتمد على حجم الأعمال الذي يتم إدراجه في برامج الرقابة بناءً على بيانات السنتين الأخيرتين لتحديد تطور الإيرادات والمصروفات المعلنة وما إذا كانت تظهر تطوراً حقيقياً أو تضخيماً متعمداً للنفقات بهدف تقليل النتائج الضريبية.

◀ **تكرار نتائج الخسائر:** تقييم نتائج الأعوام المتتالية ومدى انخفاض أرباح الأعمال مقارنة بأهمية رقم الأعمال وطبيعة النشاط المنجز.

◀ **القيمة الإجمالية المقارنة بالمعايير الاعتيادية:** يتم تقييم التقلبات الكبيرة في أرقام الأعمال والنتائج المحققة على مدى ثلاث إلى أربع سنوات، مع التركيز على الكتلة الأجرية مقارنة بعدد الأنشطة الممارسة.

ج- المعايير الجغرافية: يجب أن يغطي البرنامج الرقابي بشكل كامل الإقليم الضريبي سواء للمراكز الضريبية أو المفتشيات أو الكُرى، مع إعطاء الأولوية للأنشطة التي تظهر درجة عالية من المخاطر الضريبية.

يهدف تصميم هذه البرامج إلى ضمان تحقيق زيادة في تغطية النسيج الضريبي واحترام مبدأ العدالة بين المكلفين الخاضعين للرقابة. هذا الجانب من البرمجة جزء حيوي من الإصلاحات التي بدأتها السلطات الضريبية في الجزائر لإنشاء وتطوير أدوات دعم البرمجة، حيث تعتبر المهمة الأساسية لأداء الرقابة الضريبية. ويجب أن تكون البرمجة موضوعية، انتقائية، ومستهدفة، وينبغي إلغاء استراتيجية "الرقابة على كل شيء" لأنها غير فعالة وقد تؤدي إلى نتائج غير مرضية. فعالية البرمجة ستحفز المزيد من الشفافية المقبولة من قبل المجتمع الضريبي، من خلال تحسين النسيج الضريبي بأكمله.

IV - الخلاصة :

تُمثل الحوافز الضريبية أحد الأعمدة الأساسية في السياسات الضريبية العالمية نظراً لدورها البارز في جذب الاستثمارات وضمان التنوع الاقتصادي والشمول الضريبي، من الضروري تطبيق هذه الحوافز ضمن إطار حوكمة محكم يراعي تأثيراتها المالية الكبيرة التي تظهر عادة في شكل نفقات ضريبية مكلفة تؤدي إلى تقليص الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ. وبالنظر إلى السياق الجزائري تم تبني سلسلة من الإصلاحات الضريبية منذ عام 1992 وظهرت هناك عدة تحديات تواجه تطبيق الحوكمة الفعالة للنفقات الضريبية وهذا خلال تحليل سياسة النفقات الضريبية في الجزائر ومقارنتها بمعايير الحوكمة الدولية فيما يتعلق بالرقابة والشفافية والتقرير وظهرت عدة نقائص ملحة تحتاج إلى التدخل. و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى:

1.IV- نتائج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية باستخدام مجموعة من الإحصائيات والمعطيات المستمدة من الجهات الحكومية والتقارير السابقة وخلصت الدراسة بنتائج يمكن صياغتها كما يلي:

- نقص في التقارير الرسمية الدورية التي تعكس النتائج المتحققة من منح الامتيازات الضريبية؛
- مستوى الشفافية وإفصاح لدى سياسات الإنفاق الضريبي منخفض جداً في بيئة الجزائرية؛
- نقصاً في التطبيق الفعال للمبادئ التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يخص سياسات التحفيز الجبائية؛
- ضرورة توضيح سياسات الحوافز الضريبية وتحديد أهدافها بدقة وشفافية؛
- إصلاح الإدارة الضريبية غير كافي للرفع من مستوى الإنفاق الجبائي؛
- ضرورة تحديد تكلفة الإنفاق الجبائي بدقة وتضمينها في بنود خاصة في الموازنة العامة؛
- هناك تحديات قانونية واقتصادية وإدارية تواجه تطبيق الحوكمة الفعالة للنفقات الضريبية؛
- النفقات الجبائية أداة رئيسية لتحفيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية؛
- سياسات الإنفاق الحالية تفتقر إلى آليات وإجراءات تتماشى مع مبادئ الحوكمة السليمة؛
- تطبيق مبادئ حوكمة الضرائب يمكن أن يحسن من فعالية إدارة الضرائب ويزيد من الامتثال الضريبي، وذلك من خلال تطوير الأداء وزيادة الشفافية والمساءلة؛

- ضرورة الاستمرار في الإصلاحات الضريبية وتحديث نظم الإدارة الضريبية بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- أداء الرقابة الضريبية منخفض ولا يرقى للمستوى المطلوب؛
- تساهم الحوكمة الجبائية في تحسين فعالية سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر، وتشدد على ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان تحقيق الأهداف التنموية.

IV.2- التوصيات : بعد الدراسة والنتائج المتحصل عليها نقدم بعض التوصيات:

- إعداد إطار قانوني موحد: ضرورة إعداد إطار قانوني شامل يغطي جميع جوانب النفقات الضريبية، بما في ذلك الإعفاءات والتحفيزات الضريبية، لضمان التنسيق والتجانس في تطبيق السياسات؛
- تعزيز الشفافية والمساءلة: إعداد تقارير دورية مفصلة حول النفقات الضريبية وتقديمها للبرلمان والجمهور لتعزيز الشفافية. يجب أن تشمل هذه التقارير تكلفة النفقات الضريبية، وأهدافها، ونتائجها الفعلية مقارنة بالتوقعات؛
- تحديد تكلفة النفقات بدقة: ضرورة تحديد التكلفة الدقيقة للنفقات الضريبية ودمجها في بنود خاصة ضمن الموازنة العامة للدولة لضمان وضوح النفقات وتحقيق الشفافية المالية؛
- تحسين إدارة التحفيزات الضريبية: توحيد الجهة المسؤولة عن إدارة التحفيزات الضريبية لتجنب التعقيد والتداخل في الصلاحيات. يجب أن تتولى هذه الجهة مسؤولية منح التحفيزات، ومتابعة تنفيذها، وتقييم فعاليتها؛
- رقمنة العمليات الضريبية: اعتماد نظم معلوماتية متطورة لتسهيل جمع البيانات وتحليلها، مما يعزز القدرة على تقييم النفقات الضريبية بشكل دقيق وفعال. تساعد الرقمنة في تحسين الشفافية وتقليل الفساد الإداري؛
- تدريب الكوادر الفنية والإدارية: تعزيز القدرات الفنية والإدارية للعاملين في القطاع الضريبي من خلال برامج تدريبية مستمرة لضمان تطبيق أفضل للسياسات والإجراءات الضريبية؛
- إجراء تقييمات دورية للسياسات: إجراء تقييمات دورية لسياسات الإنفاق الضريبي لضمان تحقيق الأهداف المنشودة منها. يجب أن تتضمن هذه التقييمات تحليلاً شاملاً للأثر الاقتصادي والاجتماعي للنفقات الضريبية؛
- تحسين التواصل مع المكلفين بالضريبة: إنشاء قنوات تواصل فعالة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة لتوضيح الإجراءات والمتطلبات الضريبية، وتعزيز الثقة بين الطرفين؛
- تعزيز العدالة الضريبية: التأكد من أن سياسات الإنفاق الضريبي تعزز العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة، وتضمن توزيع العبء الضريبي بشكل عادل ومنصف؛
- تشجيع البحث والدراسات: دعم الأبحاث والدراسات المستقلة حول سياسات الإنفاق الضريبي لتوفير توصيات مبنية على أدلة علمية ولتحسين السياسات المستقبلية.

-ملاحق:

الملحق رقم (01) : تطور تكلفة النفقات الجبائية في الجزائر في الفترة 2010-2021 (الوحدة دينار جزائري)

MF/DGI/DGF/SDSAF

COUITS DES AVANTAGES FISCAUX 2010-2021
ANDI/ANSEJ/CNAC/ANGEM

ANNEE	TVA/F	IBS	IRG	IFU	TAP	TF	ERGS	TOTAL
2010	78 942 210 000	13 380 739 000	0	0	1 344 662 000	27 884	8 000	93 667 646 884
2011	80 881 090 000	3 623 231 000	3 000 000	0	4 155 712 000	1 000 435	0	88 684 033 435
2012	135 308 000 000	1 873 246 000	25 000 000	0	2 865 063 000	1 000 455	6 000 000	140 078 309 455
2013	92 118 777 000	3 442 574 000	656 042 000	0	2 775 060 000	12 686 000	1 000 000	99 006 139 000
2014	95 974 115 000	7 529 705 000	0	0	3 705 586 000	632 000	5 522 000	107 215 560 000
2015	97 787 543 000	6 089 897 000	0	0	3 668 949 000	3 074 000	2 345 000	107 551 808 000
2016	65 018 824 000	4 188 285 000	0	0	3 438 723 000	29 865 000	0	72 675 697 000
2017	76 119 839 399	13 052 818 085	348 903 633	16 124 070	7 788 501 667	19 795 804	4 096 970	97 350 079 628
2018	49 174 691 692	22 246 995 877	82 451	46 420	10 915 467 025	194 327	4 813	82 337 482 605
2019	69 178 778 328	20 862 366 568	1 509 881 117	22 651 689	14 418 268 064	2 515 747	15 728 673	106 010 190 186
2020	49 907 066 884	24 558 294 444	179 415 793	44 963 914	36 316 225 430	1 604 507	39 231 270	111 046 802 242
2021	25 213 480 284	22 006 797 753	187 076 313	87 530 240	23 335 032 882	1 156 000	2 232 999	70 833 306 471
TOTAL	915 624 415 587	142 854 949 727	2 909 401 307	171 316 333	114 727 250 068	73 552 159	76 169 725	1 176 437 054 906

- الإحالات والمراجع :

- ¹ مليكاوي مولود (2016)، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 4(2)، 141-156. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17058>).
- ² Younes ETTAHHRI et Naoual QUECHICHI (2017), « **Le Capital Theorique : Comment S'en Servir Pour La Bonne Gouvernance Fiscale?** », Revue Economie Gestion et Société (8 décembre 2017): No 13, (<https://doi.org/10.48382/IMIST.PRSM/REGS-V0I13.10726>).
- ³ بلهادي محمد، قدي عبد المجيد (2018)، محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكمة الضريبية، مجلة البشائر الاقتصادية، 4(2)، 314-332. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62204>).
- ⁴ شكرين محمد، بلهادي محمد (2020)، أهميته تقرير النفقات الجبائية واستخداماته مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(3)، 129-144. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136435>).
- ⁵ Alshawi, E. J., Al-Tamimi, S. A., AL Anssari, M. A., Hanoon, M. F. (2023), **The Effect of Applying The Principles of Tax Governance in Increasing The Efficiency of Tax Administration and Increase Tax Compliance**. International Journal of eBusiness and eGovernment Studies, 15(1), 68-88. (Doi:10.34111/ijebeg.2023150104)
- ⁶ العياشي عجلان (2014)، حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة ولاية المسيلة (2008-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 14(14)، 163-210. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6155>).
- ⁷ GOVERNANCE, TAXATION AND ACCOUNTABILITY: ISSUES AND PRACTICES, OECD, 2008 (<https://www.oecd.org/dac/accountable-effective-institutions/40210055.pdf>).
- ⁸ طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر (2020)، دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية-المديرية الولائية للضرائب بشار-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23 العدد: 01، ص-ص 945-968. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/119203>).
- ⁹ عبد المجيد قدي (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص139.
- ¹⁰ السيد عطية عبد الواحد (1993)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، القاهرة: دار النهضة العربية.
- ¹¹ باركة محمد الزين وحليل زين العابدين (2013)، دور النفقات الجبائية في تشجيع الاستثمار : حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مج. 2013، ع. 3، ص.ص. 13-28.
- ¹² مليكاوي محمد (2016)، مرجع سابق، ص144.
- ¹³ IBP, International Budget Partnership. (2008), **Manuel sur la transparence des finances publiques : - Dépenses Fiscales.**(www.openbudgetindex.org), P.5.
- ¹⁴ القوانين الجبائية لسنة 2023، موقع المديرية العامة للضرائب (<https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>).
- ¹⁵ عفيف عبد المجيد، عوينان عبد القادر (2020)، فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار (حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2018)، مجلة العلوم الإنسانية، 20(2)، 547-522. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/148328>).
- ¹⁶ بلهادي محمد. قدي عبد المجيد. (2018)، مرجع سابق، ص322.
- ¹⁷ بن يدير فارس، إيدير مصطفى، زرقون محمد (2022)، عصنة الإدارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2020/2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، م، 8، عدد 1، ص، 117-130. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/194946>).
- ¹⁸ حنان شلغوم (2012)، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية. [رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير]، الجزائر : جامعة قسنطينة، ص12. (<http://depot.umc.edu.dz/handle/123456789/10314>).
- ¹⁹ بلعوجة حسينة (2017)، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ص.123. (<http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/12704>).
- ²⁰ نفس المرجع السابق، ص.125.
- ²¹ فريد حداد (2012)، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، ص226. (<https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/1931/1/%d8%b3.316.33.pdf>).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الحليم صالح، عبد القادر قطيب (2024)، محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر وفقا لمبادئ الحوكمة الجبائية - دراسة تحليلية -، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 141-153.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.